

مصالحة السجون؛ غرفة مبارك بـ"طرة" جاهزة.. وخبراء؛ حضوره المحاكمة ولو على "كرسي متحرك"

فلسطين تعود للأمم المتحدة

■ حازم مبيضين

لا حاجة للتأكيد على أن سعي الفلسطينيين للحصول على الاعتراف بدولة وطنية على أرضهم المحتلة عام ١٩٦٧ في الأمم المتحدة، لن يكون بديلاً لمفاوضات السلام التي يتمسكون بها، وتعرقها حكومة نتنياهو. كما أنه لا حاجة للتأكيد على أن تحركهم باتجاه المنظمة الدولية، جاء بعد إفشال نتنياهو المدعوم من الإدارة الأميركية لأي عملية تفاوضية، بتصميمه على مواصلة الاستيطان في أراضي الدولة الفلسطينية العتيدة، والواضح كما أعلن الرئيس الفلسطيني في برشلونة التي يزورها لحشد التأييد، أن الفلسطينيين يدركون أنهم بعد الذهاب إلى الأمم المتحدة في طاوله المفاوضات لإيجاد أفضل الحلول الممكنة مع الإسرائيليين.

المخير للسخرية أن نتنياهو يرد على التحرك الفلسطيني بإعلان استعداده للتفاوض فوراً من أجل السلام مع الفلسطينيين في القدس أو حتى في رام الله، وهو يستند في إعلانه الكاريكاتيري هذا على الموقف المتبسط للاتحاد الأوروبي، الذي يربط اعترافه بالدولة الفلسطينية باستئناف المفاوضات، ويناشد الرباعية الدولية تهئية المناخ لذلك، فيما يسعى حكام إسرائيل إلى لعبة تفاوضية، يرونها مظلة مريحة يسبون الوقت في ظلها، فيما هم يصرون على مواصلة مخططات الاقتتال والتخويف الشامل، الذي أخذ يجتاح كل شيء حتى التراث والذاكرة، في حين يتمسك الجانب الفلسطيني بالدخول في مفاوضات جادة واضحة الأهداف، لكنهم يواجهون عملياً بعدم الإكترية من نتنياهو، فيما يعلق العرب الجرس في كثرات الفلسطينيين، ويغترون ما تريده القيادة الفلسطينية، كي يتخلصوا من مسؤولياتهم التاريخية والعربية.

في المشهد الفلسطيني المتواري خلف مظاهرات الربيع العربي، يبدو أن الرباعية الدولية بقيادة البريطاني توني بلير، لم تعد معنية بآداء أي دور إيجابي، فهي لم تقدم أي شيء مفيد أو حقيقي لعملية السلام، واكتفت بتبرير المواقف الإسرائيلية، وأخرها اشتراط الاعتراف بيهودية إسرائيل، وهو شرط كان سيهمر بخاتم عبري تصبح بيناها الأخير لولا الرفض الروسي، وبديهي أنه كان مطلوباً من الرباعية أكثر بكثير من زيارات بلير المكوكية، واستعروضاته أمام أجهزة الإعلام دون فعل حقيقي، ومع المزاوم باختلاف الرؤى بين أعضائها فإنه كان منظر أن يؤدي ذلك إلى تقدم نشاطاتها بدلاً من الجمود غير البناء الذي ألزمت به نفسها.

وهكذا وجد الفلسطينيون أنفسهم أمام باب مغلق، بعد إجماع كامل على فشل عملية التفاوض المستمرة منذ عشرين عاماً، وبعد أن بات واضحا عقم التعويل عليها ببنى، بسبب المواقف الإسرائيلية الراضفة لاستئنافها على أساس حدود ٦٧، معطوفاً على ضعف الموقف الفلسطيني العربي، ووجد الجميع أنفسهم أمام سؤال ماذا بعد؟ وانحصرت الخيارات في العودة إلى الأمم المتحدة بحثاً عن اعتراف دولي بالدولة الفلسطينية، أو حل السلطة الفلسطينية وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل أوصلو، أو الرجوع إلى الشارع بانتفاضة ثالثة، أو المرواحة في مربع الجمود حتى يأتي الله أمراً كان مفعولاً.

كان الخيار الفلسطيني المدعوم عربياً هو طلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية من الأمم المتحدة ومنحها عضوية كاملة، باعتبار أن ذلك هو المناخ المناسب للعربي، وفي محاولة لكسب موقف أممي لصالح القضية الفلسطينية وكان هذا الخيار متناقضاً تماماً مع التطلعات الإسرائيلية لمواصلة التفاوض العيني والاستيطان في أن معا، وهو ما دفع حكومة نتنياهو إلى شن حملة إعلامية نفسية معنوية تحريضية ضد التحرك الفلسطيني تترافق مع تهديدات مبطنه ومكشوفة، لان الواضح أن الإسرائيليين يقيمون التحرك الفلسطيني باعتباره محاولة لتثبيت حق تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وفق القرارات الدولية، على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ بما في ذلك عاصمتها القدس الشرقية، في حين يسعون من خلال التفاوض إلى تكريس يهودية دولة إسرائيل، باعتراق عربي وفلسطيني، وضم نسبة كبيرة من مساحة الأراضي المحتلة إلى السيادة الإسرائيلية، ثم تخليد القدس الموحدة عاصمة إسرائيل إلى الأبد.

لن يوافجتنا الفيتو الأمريكي في أيلول، إن ركبت واشنطن رأسها واستمرت خاضعة لسياسات اليمين الصهيوني المتطرف، لكن على المجتمع الدولي انتظار أكثر من مفاجأة ساخنة تنفجر في المنطقة وتؤثر على العالم بأسره، وليس على إسرائيل وحدها.

حفاظاً على الأمن الوطني، لكن محاكمة مبارك في قتل المظاهرات لا يوجد فيها مانع قانوني من إذاعة المحاكمة على مسمع ومرأى الجميع فعلائية المحاكمة في صالح المتهم قبل المجني عليه، فإذا حصل على براءة لا يستطيع أحد أن يشكك في البراءة طالما المحاكمة علانية.

أما عن إمكانية نقل الرئيس المخلوع إلى غرفته بمستشفى سجن طرة، فقد قالت مصادر أمنية إن الغزاة المتوقع نقل مبارك إليها، لا تزال جاهزة تماماً، في انتظار قدومه في أي وقت، وهي مزودة بأجهزة طبية حديثة، تحسباً لتدهور الحالة الصحية للرئيس السابق، وتأهباً لصدور أية قرارات بحبس الرئيس أو نقله إلى طرة، حيث إن المستشفى تم تزويدها، مؤخراً بعدة أجهزة حديثة مثل جهاز التنفس الصناعي وأيضاً معمل تحاليل دم متقليل، والغرفة المتوقع نقل "مبارك" فيها، إما أن تكون على اليمين من مدخل المستشفى، أو الغرفة الأخرى التي تقابلها والتي تطل على مسجد يفصلها عن العنبر رقم (٢) المتواجد بداخله ابن الرئيس السابق علاء وجمال مبارك.

في الوقت الذي أكدت فيه المصادر أنه لم ترد إلى المصلحة، حتى الآن أية أوراق رسمية، الحضور في قضايا عديدة أمامها الأخيرة لاستقبال مبارك، لإتمام نقله إلى مستشفى سجن طرة، حيث إن المصلحة لا تبدأ في فتح ملف القضية إلا بعد نقله فعلياً إلى سجن طرة، حيث إنه يعتبر مجبوساً احتياطياً شأنه كآخريين يبعدون عن اختصاصات المصلحة، وأن مهام المصلحة تبدأ في عملية استقبال الرئيس منذ وصوله الفعلي إلى مستشفى السجن.

في جنابات وليس جنحة. ومن جانبه قال عمر الأصمعي الخبير القانوني إن حضور مبارك أمام المحكمة وجوباً إلا إذا ثبت لدى المحكمة أن المتهم مريض مرضاً زمنياً وطريح الفراش لا يمكنه التحرك نهائياً ومن ثم تؤجل المحاكمة نظر القضية لحين مثول المتهم للشفاء ونظّل تؤجل حتى حضوره مدام تحت قبضة رجال الشرطة، لكن مبارك مرضه لا يمنعه من الحضور، مضيفاً أن لرئيس محكمة الاستئناف مع المجلس الأعلى للقضاء والجهات الأمنية في حالة وجود ضرورة أمنية تستدعي ألا يحاكم المتهم في القاهرة فيتم نقل جلسات المحاكمة إلى أي مدينة قريبة ولكن شرم الشيخ، لافتاً إلى أن عزت حنفي المتهم بزراعة البانجو في جزيرة النخيلة تم نقل محاكمته من أسبوط إلى القاهرة لدواع أمنية، فجاءت قانوناً نقل محاكمة مبارك إلى شرم الشيخ، وفي حالة وجود متهمين آخرين معه في نفس القضية يتم محاكمتهم أيضاً في شرم الشيخ طالما معه في نفس القضية.

وأضاف الأصمعي أن للمدعين بالحق المدني وأسر الشهداء الحق القانوني في حضور جميع جلسات المحاكمة، فحسب القانون يجوز للمدعي بالحق المدني الحضور في قضايا عديدة أمامها القتل أو الشروع فيه، كما أنه يحق لهم إبائة من يحضر بدلا عنهم ولا توجد أية موانع تحول دون حضورهم. وأشار إلى أن جميع المحاكمات علانية، خصوصاً المحاكمات التي تجري أمام القضاء الجنائي إلا إذا رأت المحكمة أن هناك مانعا ما في إذاعة المحاكمة أو علانيتها مثل قضايا الآداب أو الشرف أو القضايا التي تمس أمن البلاد



القاضي أيا كان منصبه، ومن أسوة بما يحدث في مباريات الكرة وهو الأمر الذي سنخصص منه ملايين من الجنيهات تساهم في دعم الاقتصاد الوطني. وأضاف الوحش أنه لا يبدل عن حضور مبارك لجميع جلسات المحاكمة فالقانون يوجب في الجنابات مثول المتهم أمام

رئيس نادي القضاة السابق، أنه من حق أهالي الشهداء والمصابين حضور محاكمة الرئيس السابق بقاعة المحكمة في ٣ حالات أولها كمدعين بالحق المدني وثانيها كشهود، أما الاختيار الثالث كمواطنين عاديين من حقهم حضور المحاكمة، لأن القانون منحهم الحق الكامل في حضور المحاكمات، لأنها علانية، ولا يملك أحد أن يمنعهم من ذلك، لأن متابعة المحاكمة حق للجميع، لاسيما وأنهم متضررون من الأحداث وطرف أصيل في القضية. أضاف عبد العزيز أن الأولوية في دخول قاعة المحكمة في حالة إزحامها ستكون لأسر الشهداء في حالة حضورهم كمدعين للحق المدني لأنهم أحد أطراف القضية وعليهم دفع الرسوم المقررة والحضور كمتضررين من أحداث الثورة، أو في حالة حضورهم كشهود بناء على استدعاء المحكمة لهم لسماع شهادتهم، أو طلب المتهم نفسه لشهادتهم أو النيابة العامة.

أما إذا تم اعتبارهم كمواطنين عاديين يحضرون متابعة المحاكمة كغيرهم، ففي حالة إزحام المحكمة بألاف المواطنين كما هو متوقع فإن دخولهم سيكون مشروطاً وفي الغالب سيتم مشاهدة وقائع المحاكمة عبر شاشات عرض خارج المحكمة أو إذاعتها على الهواء مباشرة طبقاً لحكم المحكمة الأخير لتاريخها بطريقة تخفف من حدة الزحام. وأوضح نبيه الوحش الحامي أن قانون الإجراءات الجنائية نظم عملية حضور المدعين بالحق المدني للمحاكمات، فحسب المادة ٢٥١ يحق لكل من لحقه ضرر أن يدعي مدنياً أمام المحاكم الجنائية وأن يحضر جلسات المحاكمة. واقترح الوحش أن يتم تشفير المحاكمات، وبيعها للعديد من القنوات التي تبثها على الهواء

قبل أسبوعين كاملين من بدء محاكمة الرئيس السابق محمد حسني مبارك وابنيه، جمال وعلاء، ورجل الأعمال الهارب حسين سالم، في الثالث من أغسطس، لاتهام مبارك بالقتل العمد والشروع في قتل الثوار، واستغلال النفوذ والإضرار بالمال العام والتربح، والإشتراك مع حسين سالم، في الحصول على عمولات من صفقة تصدير الغاز لإسرائيل، فيما يواجه ابنه تهم الترشح والاستيلاء على المال العام عن طريق استغلال منصب والدهما، وإلى الآن لم يتم تحديد مكان موعد محاكمة الرئيس السابق محمد حسني مبارك بعد، إلا أن خبراء القانون والمستشارين اجمعوا على ضرورة حضور الرئيس السابق مبارك " بشخصه إلى قاعة المحكمة حتى لو كان على "كرسي متحرك"، مهما كانت حالته الصحية.

كما أكدوا أنه لا يوجد مانع قانوني من حضور أسر وأهالي شهداء ومصابي الثورة لحضور الجلسات بصفتهم مدعين بالحق المدني أو شهود أو مواطنين عاديين من حقهم المتابعة، وعن أنها ضرورة ملحة، حيث إنها في صالح المتهم قبل المجني عليه، فيما طالب بعضهم بأن يتم تشفير المحاكمات، وبيعها للعديد من القنوات التي تبثها على الهواء مباشرة مقابل مبالغ مالية كبيرة لتساهم في دعم الاقتصاد الوطني، أما في حالة صدور قرار بحبسه وعن إمكانية نقله إلى مستشفى سجن طرة، فقد أكدت المصادر الأمنية أن الغرفة المقرر نقل الرئيس إليها جاهزة تماماً وفي انتظار قدومه. أكد المستشار زكريا عبد العزيز،

الفلسطينيون يضعون اللمسات الأخيرة لمركتهم في الأمم المتحدة

رام الله / اف ب

يضع الفلسطينيون اللمسات الأخيرة لإستر اتجيتهم استعدادا للمعركة الدبلوماسية التي سيخوضونها في الأمم المتحدة التي يعززون التوجه إليها في أيلول/سبتمبر لطلب الاعتراف بدولة فلسطين في غياب أية مفاوضات سلام مع إسرائيل.

ويجمع الرئيس الفلسطيني محمود عباس السبت والأحد في اسطنبول ممثلين في العالم للبحث في وسائل الحصول على اعتراف اكبر عدد ممكن من البلدان قبل أيلول/سبتمبر، على ما أوضح مستشار عباس الدبلوماسي مجدي الخالدي لفرانس برس.

وبعد اشهر من الأخذ والرد في مؤتمرات النقاش الداخلي، أوضح المسؤولون الفلسطينيون أنهم لن يعلنوا في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر دولتهم بشكل أحادي كما فعلوا في الجزائر عام ١٩٨٨، ولن يطالبوا بالاعتراف بها لأنهم يطالبون بذلك من كل دولة على حدة.

وقال محمود عباس مساء الأربعاء خلال مؤتمر صحافي في برشلونة في إسبانيا "هناك ١١٧ بلدا اعترفت بالدولة الفلسطينية بحدود العام ١٩٦٧ من "أميركا اللاتينية إلى أوروبا ومن إفريقيا إلى آسيا". وأضاف عباس في خطاب بعد الذهاب إلى الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر نعرف أننا سنعود، مهما حصل إلى طاوله المفاوضات لإيجاد أفضل الحلول الممكنة مع الإسرائيليين"، مؤكدا أن الانضمام إلى الأمم المتحدة سيحلل بإجراء محادثات على قدم المساواة.

وفي مواجهة الفيتو العلني في مجلس الامن من الولايات المتحدة التي تضغط في اتجاه استئناف المفاوضات مع إسرائيل المتوقفة منذ تسعة اشهر، ينوي القادة الفلسطينيون اتخاذ سلسلة خطوات لتجاوز العوائق من دون كشف أوراقهم. وقال السفير الفلسطيني في الامم المتحدة رياض منصور الأربعاء الماضي "لدينا الكثير من الخيارات الاخرى، بما في ذلك في الجمعية العامة. إن اقول لكم بما فهي سنبدأ، سنكتشف خططنا عندما نقترب من تطبيقها".

وكان كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات أقر في ١٣ تموز/يوليو أن "حصول أي دولة على عضوية كاملة في الجمعية العامة يتطلب موافقة مجلس الامن والحصول على ثلثي الأصوات من الجمعية العامة للحصول على العضوية الكاملة مطلوب بعد إقرار مجلس الامن للطلب".

وأضاف ان "ما يمكننا الحصول عليه من الجمعية العامة هو قرار يرفع وضعنا في الامم المتحدة من مراقب إلى دولة عضو".

دمشق/ وكالات

أكد نشطاء وشهود أن عشرات الآلاف خرجوا إلى الشوارع في مختلف أنحاء سوريا عقب صلاة الجمعة احتجاجاً على طمك الرئيس السوري بشار الأسد في تحد لحملة قمع عسكرية مكثفة. وقال النشطاء إن المحتجين المطالبين بإنهاء حكم الأسد خرجوا في حي الميدان بدمشق ومدينة حمص المحاصرة ومدينة اللاذقية الساحلية ومدينة درعا الجنوبية ومحافظه دير الزور في شرق البلاد على الحدود من العراق.

عزل أحياء في دمشق

وصرح رئيس المرصد السوري لحقوق الإنسان، رامي عبد الرحمن، أن عناصر من الجيش وقوات الأمن السورية انتشرت في اثنين من أحياء دمشق، وهما القابون وركن الدين، حيث يعيش عدد كبير من الكرد. وتحدث عبد الرحمن عن "انتشار أمني كثيف لعناصر الأمن والجيش في ركن الدين والقابون، ونصب حواجز تفتيش على المداخل وتقييد لحركة الدخول

انتشار كثيف لقوات الأمن.. وعزل أحياء في دمشق آلاف المتظاهرين يجتاحون عدة مدن سورية

والخروج

وفي دوما، وتبعد ١٥ كيلومتراً عن دمشق، قال عبد الرحمن إن "عناصر الأمن انتشروا بشكل كثيف في سوق مدينة دوما، وفي ساحة الجامع الكبير تحسباً لخرق مظاهرات". وكانت السلطات الأمنية السورية اعتقلت خلال الأيام والأسابيع الماضية عددا كبيرا من شباب دوما.

احتجاجات ليلية

وأسس الأول الخميس شهدت فيه كل من المرة وجوبر في دمشق وخرستا في ريف دمشق تظاهرات ليلية طالب فيها المتظاهرون بإسقاط النظام. وفي ركن الدين بدمشق، قال شهود عيان إن قوات الأمن فرضت طوقاً أمنياً حول المنطقة بعد خروج مظاهرات معارضة للنظام. كما شهدت حمصا ودير الزور وادلب مظاهرات احتجاجية تضامناً مع حمص التي تعرضت لصفص شديد من قبل قوات الجيش في حي "باب السباغ" ما أسفر عن تدمير مبنيين بالكامل بحسب ما أفاد ناشطون. فيما تواصل وحدات من

نيويورك تايمز: قانون سعودي مقترح يسمح بسجن منتقدي الملك

نيويورك/ وكالات

نقلت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية عن حقوقيين دوليين سعوديين قولهم إن مشروع قانون مقترح في بلادهم يتعلق بمحاربة الإرهاب، يمنح وزارة الداخلية صلاحيات واسعة وإصدار أحكام بالسجن ضد من ينتقد الملك، وهو القانون الذي من شأنه أن يسبق المعارضة السياسية في المملكة. القانون يسمح باحتجاز السجناء دون

محاكمة، وكذلك يسمح بإمكانية إجراء المحاكمات والاستئناف سراً. كما أنه سيمنح وزارة الداخلية صلاحيات واسعة بما في ذلك القدرة على تعقب الهواتف أو تفتيش المنازل دون إذن من القضاء. وطالما انتقد النشطاء السعوديون النظام القضائي في بلادهم وعدم احترام وزارة الداخلية لحقوق المواطنين حتى عندما توجد هذه الحقوق من الناحية

القانونية. ويرون أن القانون الجديد سيضفي الضربة على هذه الممارسات، ويزيل كل القيود المفروضة. ونقلت نيويورك تايمز عن باسم علي، محامي الدفاع عن مجموعة من الرجال الذين تم اعتقالهم بنهم لتعلق بالإرهاب في عام ٢٠٠٧، أن موكلية لم يتم اتهامهم رسمياً إلا في أغسطس الماضي، وجريبتهم الحقيقية كانت قياهم باتخاذ خطوات أولية نحو تأسيس حزب

سياسي. وأضاف قائلاً إن ٩٠٪ من القانون المقترح لا علاقة له بالإرهاب، ولكنه يتعلق بالمعارضة السياسية. ويشير النشطاء إلى أن اقتراحات لإصلاح قوانين الإرهاب قد تم النظر فيها منذ عام ٢٠٠٣، لكن مشروع القانون تم إلغاؤه على الرف، والأن يتم إحيائه مجددا لمواجهة أي نقض للحركات المناهضة للحكومة كتلك التي تحدثت الحكومات العربية الأخرى عبر المنطقة.

ممثل مجلس قسم الأشغال العامة بكلية الهندسة بجامعة القاهرة (١٩٩٨) - (٢٠٠٠)، مستشار لتحرير مجلة نقابة المهندسين المصرية. رئيس الوزراء السابق أحمد نظيف. في ديسمبر/كانون الأول العام ٢٠٠٥، ترك الوزارة بعد اصطدامه بأحد رجال الأعمال المقربين من السلطة. شارك شرف في «ثورة ٢٥ يناير»، التي أطاحت بالرئيس المصري السابق حسني مبارك، إذ شارك في اعتراضات ميدان التحرير. شارك في فبراير/ شباط ٢٠١١ في مظاهرات نظمها أساتذة الجامعات إبان ثورة ٢٥ يناير، وتوجت من إحيائه مجددا لمواجهة أي نقض للحركات المناهضة للحكومة كتلك التي تحدثت الحكومات العربية الأخرى عبر المنطقة.

رئيس الوزراء المصري من مواليد ١٩٥٢، في منطقة الجيزة. أستاذ في هندسة الطرق. بكالوريوس في الهندسة المدنية، جامعة القاهرة، ١٩٧٥.

ماجستير في هندسة النقل، جامعة بوردو الأمريكية العام ١٩٨٠. ثم الدكتوراه من نفس الجامعة العام ١٩٨٤. أستاذ زائر، جامعة بوردو (١٩٨٤ - ١٩٨٥). مدرس للهندسة، جامعة القاهرة (١٩٨٦ - ١٩٩١). أستاذ مساعد، كلية الهندسة، جامعة الملك سعود، السعودية (١٩٩٠ - ١٩٩٦). أستاذ مساعد، جامعة القاهرة (١٩٩١ - ١٩٩٦). ثم أستاذ لهندسة الطرق في العام ١٩٩٦. مستشار لوزير النقل (٢٠٠٠ - ٢٠٠١). أمين مجلس قسم الأشغال العامة بكلية هندسة جامعة القاهرة (١٩٩٧ - ٢٠٠١).

المتظاهرين الذين يعتصمون منذ ١٢ يوما في ميدان التحرير بالقاهرة للمطالبة برحيل الشخصيات التي تعتبر مقربة من النظام السابق، وللمطالبة أيضا بإزيد من الإصلاحات. إلى ذلك كشف رئيس الحكومة المصرية المكلف الدكتور عصام شرف عن صعوبات يواجهها العرقلة أدائه برئاسة الوزراء من جانب جهات لم يسماها تهدف إلى عدم نهضة مصر.

وأضاف شرف، على صفحته بموقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) ان "تقدير البعض لما أواجهه من صعوبات تعرقل أدائي هو أكثر شيء يخفف عني، وكل ما يهمني الآن أن نتقوا بأن كل قرار أخذته وسأخذته هدفه مصر فقط وليس البطولة الزائفة". رئيس الوزراء المصري عصام شرف والذي كان قد شكل حكومته السابقة قبل شهرين ببناء على طلب المعصمين في التحرير ولكن واجهت الحكومة مشاكل جديدة دفعت بالمتظاهرين إلى الدعوة لاستأناتها.

ما يلزم من إجراءات للتصدي بكل حزم لكل صور وأشكال الفساد والمفسدات مع دعم كافة الأجهزة الرقابية المختصة لتنفيذ ذلك ومساندة الأجهزة القضائية المختصة لتمكينها من أداء مهامها بشأن محاكمة رموز النظام السابق وبما يضمن حصول الدولة على حقوقها وفقا لما تتطلبه التشريعات الوطنية والدولية

وطالب بالتصدي لكافة صور الفساد في المجتمع والتخطيط العلمي المدروس لتحقيق مطالب الثورة وأهدافها طبقاً لما تقتضيه مصالح الوطن العليا واستنهاض النمو الاقتصادي عبر رفع معدلات الاستثمار. وكان أعلن عن تغيير وزير الدولة لشؤون الآثار زاهي حواس الذي جرى التشكيك بعلاقاته مع نظام مبارك، لكن اختيار خلف له واجه صعوبات في الأونة الأخيرة إذ أن إحدى الشخصيات التي كانت مرجحة لتولي هذا المنصب رفضت العرض. وجرى التعديل الوزاري تحت ضغط

شخصية وحديث

بعد تأخر دام ثلاثة أيام عن الموعد المحدد وهو الاثنين الماضي، أدى الوزراء الجدد في حكومة الدكتور عصام شرف اليمين القانونية أمس الأول أمام القائد العام رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المشير حسين طنطاوي، ضم ١٤ وجها جديداً بعد إلغاء وزارة الدولة لشؤون الآثار.

وعقد المشير طنطاوي اجتماعاً مع حكومة شرف بكامل تشكيلها طالب خلاله الدكتور عصام شرف بسرعة استعادة الأمن والهدوء والاستقرار ومواجهة أية محاولة للعبث بأمن البلاد ومصالحها العليا أو الإضرار باقتصادها وتهئية البلاد لإجراء انتخابات ديمقراطية وإعادة دستور جديد للبلاد وانتخاب رئيس الجمهورية والتخطيط العلمي المدروس لتحقيق مطالب الثورة وأهدافها وطبقاً لما تقتضيه مصالح الوطن العليا. كما طالب المشير طنطاوي بسرعة اتخاذ الإجراءات القانونية ضد كل من أسفد أو اشترك في إفساد الحياة الغيبسية خلال الفترة السابقة، واتخاذ

